انتقائية الهجرة الاردنية

موسى سمحة
كلية الآداب ـ الجامعة الاردنية

مقدمـــة

إذا أخذنا في الاعتبار دور الهجرة في التغيرات السكانية، فإن الاردن ربما يكون مثالا تقليديا على مدى فعالية الهجرة وتأثيرها في احداث تغيرات سكانية أساسية. ان الهجرة في الاردن هي نتاج تفاعل لدوافع اقتصادية وسياسية أثرت على المنطقة منذ منتصف القرن الحالي. فقد تدفق نحو ثلاثة أرباع مليون لاجيء من فلسطين في عامي 1948 و 1967، وقدر حجم القوى العاملة الأردنية في الخارج بنحو 400 305 عامل في عام 1980 (باستثناء مرافقيهم الذين قدروا بنحو 000 683 نسمة)، وبلغ حجم الهجرة الداخلية بين محافظات الضفة الشرقية نحو 701 129 مهاجر في عام 1979، وقدر حجم العمال الوافدين الى الضفة الشرقية بنحو 000 80 عامل وافد في عام 1980 (سمحة، 1984 أ : 129). ان هذه الارقام تؤكد حالة هجرة فريدة من نوعها في المنطقة العربية، كما تؤكد حقيقة ان الهجرة تعد أهم السمات الديموغرافية الاردنية. وإذا كانت هجرة اللاجئين إلى الضفة الشرقية قد ضاعفت عدد السكان وأثرت على النمو السكاني، فإن هجرة القوى العاملة الأردنية إلى الخارج لعبت دوراً كبيراً في الاقتصاد الأردني إلى حد انها انقذت ميزان المدفوعات الأردني من العجز المستمر، وضيقت الخناق على البطالة وساهمت بنحو 31٪ من الناتج القومي الاجمالي في عام 1985 (وزارة العمل، 1985، 22). كذلك فإن الهجرة الداخلية كانت مسؤولة عن التغيرات التي اصابت توزيع وتركيب السكان في الضفة الشرقية إلى درجة أنها زادت نسبة سكان المدن إلى 60٪ من مجموع السكان في عام 1979، وأدت إلى تركز سكاني شديد في محافظة عمان وساعدت على رفع معدلات الزيادة الطبيعية في الأردن.

ان دور الهجرة في التأثير على سكان الأردن كان وراء اهتمام الباحثين المتزايد بموضوع الهجرة الخارجية والداخلية في الأردن، غير أن البيانات الضئيلة والمحدودة حول الهجرة في الأردن قد لعبت دوراً كبيراً في توجيه كثير من الدراسات والأبحاث لتركز على

حجم وتيارات الهجرة، وأثرها في توزيع السكان وأهميتها للاقتصاد الأردني. أما في ما يتعلق بخصائص المهاجرين فقد حظيت بقليل من الأهتمام، وقام نفر قليل من الباحثين بدراسة بعض الخصائص للمهاجرين هجرة داخلية (أبو صبحة وبرهم، 1987؛ وكلالدة، 1986؛ والربايعة، 1982؛ وسمحة، 1980). كما اهتم عدد قليل من الباحثين بالخصائص المهنية للقوى العاملة الأردنية في الخارج (Share, 1983; Saket, 1983; Birks & Sinclair, 1978؛ سحويل 1982) وبخصائص القوى العاملة الوافدة (سمحة، 1984 أ)، إلا أن أحداً لم يتعرض لدراسة انتقائية الهجرة في الأردن. وقد جاء هذا البحث محاولة متواضعة من الباحث لدراسة الانتقائية في الهجرة أو كما حددها المعجم الديموغرافي بـ «الاصطفائية» (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا)، وكلاهما تقريبا يعطي نفس المعنى وهو: مقارنة خصائص المهاجرين بخصائص مجتمعهم الاصلي أو خصائص المجتمع الذي يفدون اليه، ومعرفة ما اذا كانت فئات معينة من المجتمع تهاجر دون الاخرى، وترتبط الهجرة إلى حد كبير بسياسة الهجرة في دولة معينة حيث لاتسمح القوانين فيها بالهجرة الوافدة إليها إلا لفئة معينة من الوافدين الإجانب تصطفيهم حسب نظام معين كأن تختار ذوي مهن معينة أو نسبة معينة من جنسيات معينة. وربما تحدث تغيرات في العرض والطلب في سوق العمل حيث يصبح الطلب على فئات معينة أو كفاءات ومهارات معينة، وعندها تحدث الهجرة الانتقائية لتلك الفئات.

والواقع أن هناك توجهاً نظرياً عاماً في دراسة الهجرة الداخلية والخارجية بحيث تفسر عملية الهجرة ذاتها بمتغيرات عديدة، ومن أمثلة ذلك محاولات الاقتصاديين وضع نماذج لاتخاذ قرار الهجرة بالاستناد إلى تحليل الكلفة والعائد، ومحاولات علماء الاجتماع تفسير تأثير دورة حياة الأنسان في إحتمال الهجرة، ومحاولات الجغرافيين تفسير تأثير العامل السكاني والبيئي في الهجرة (Shaw, 1975:5). ومن المنظور الديموغرافي تعد الهجرة انتقائية بطبيعتها فهناك ميل لدى عناصر معينة من السكان للهجرة أكثر من غيرهم. فالعمر يعد أكثر العناصر الديموغرافية انتقائية في الهجرة الداخلية والخارجية حيث نجد أن غالبية المهاجرين من الشباب الذين يتكيفون بسرعة وسهولة مع البيئات الجديدة أكثر من غيرهم في الفئات العمرية الأخرى، غير أن ذلك يتعارض أحيانا مع هجرة المسنين المتقاعدين أو مع هجرة الأسر. وقد ذكر البعض أن هناك اختلافاً بين الدول المتقدمة والنامية من حيث انتقائية الجنس فيزيد عدد الأناث بين المهاجرين في الدول المتقدمة في حالة الهجرات قصيرة المسافة والعكس في حالة المسافات الطويلة، أما في الدول النامية فإن غالبية المهاجرين هم من الذكور (Clarke, 1972: 131-132). ويضاف إلى ذلك أن الهجرة أكثر شيوعا بين ذوي مهن معينة من غيرهم، فالفنيون أكثر مهاجرة من غير المهرة، والعاطلون عن العمل أكثر مهاجرة من العاملين، كما أن للتعليم دوره في التأثير على الهجرة.

هدف الدراسة

استنادا إلى ماسبق فإن هذا البحث يهدف إلى اختبار الفرضيات القائلة بأن هجرة الأردنيين هي هجرة أسر أكثر منها هجرة أفراد، ومعرفة أيهما أكثر مهاجرة الأسر أم الأفراد، وأن المتعلمين أكثر مهاجرة من غيرهم وماهو تأثير التعليم على الهجرة، وأن المتزوجين أكثر مهاجرة من العازبين وهجرة الذكور الاردنيين أكثر من هجرة الأناث، وهل هناك اختلاف بين المحافظات في جذب فئات معينة من السكان دون غيرها؟ وحتى نستطيع اختبار تلك الفرضيات فاننا سوف نستعرض البيانات المتوفرة التي تمكننا من دراسة خصائص المهاجرين وغير المهاجرين، ثم نتناول بشكل عام حجم الهجرة الداخلية والخارجية في الضفة الشرقية. كذلك سوف يعالج البحث خصائص المهاجرين هجرة داخلية وغير المهاجرين من السكان الاردنيين تبعا للمحافظات، وخصائص المهاجرين الاردنيين في الخارج ومقارنتهم بخصائص المجتمع الاردني. ويحاول الباحث في نهاية البحث أن يخرج ببعض الاستنتاجات حول انتقائية الهجرة في الأردن.

مصادر الدراسة

ان البيانات المتعلقة بالهجرة في الأردن مازالت تفتقر إلى الأكتمال والشمول، كما أنها تفتقر إلى الدقة، ففي حالة الهجرة الخارجية لاتتوفر بيانات عن حجم المهاجرين المغادرين من الأردن إلى الخارج ولاعن خصائصهم، أو عن الدول التي يهاجرون إليها، كما لايوفر لنا تعداد عام 1979 بيانات عن السكان الاردنيين في الخارج. وقد استخدم الباحث بيانات بعض الدراسات والمسوح التي اجريت على الاردنيين في الخارج (Findlay & Samha, 1985: 95,96)، كما لجأ الباحث إلى استخدام بيانات تعداد السكان في الكويت والسعودية والأمارات لمعرفة خصائص الأردنيين في تلك الدول كمثال على المهاجرين في الخارج، وإلى استخدام تقارير وزارة العمل السنوية.

أما في ما يتعلق بالهجرة الداخلية فتتوفر بيانات حولها في تعداد عام 1979، وهناك دراسة للهجرة الداخلية قامت بها دائرة الاحصاءات العامة في عام 1967 الا أنها لم تكتمل (دائرة الاحصاءات العامة، بدون تاريخ). وقد حاول الباحث الاستفادة من بياناتها قدر الامكان. وتجدر الاشارة إلى أن تعداد عام 1979 يزودنا ببعض البيانات حول الهجرة الداخلية بين المحافظات في الضفة الشرقية وذلك تبعا لمكان الاقامة الحالي والسابق، وكذلك تبعا لمكان الولادة ومكان الاقامة الحالي. وقد آثرنا استخدام بيانات محل الاقامة الحالي والسابق وذلك لاهميتها في معرفة أكثر المناطق جذبا وطردا للسكان كما أنها تتفق مع طريقة العدد الفعلي التي استخدمت في تعداد عام 1979، كما أن استخدام بيانات مكان

الأقامة الحالي والسابق جاء لتلافي مشكلة التمييز بين المهاجرين واطفالهم الذين ولدوا بعد الهجرة، وما اذا كان بعض المهاجرين قد عادوا إلى المكان الذي قدموا منه قبل اجراء التعداد، أو أنهم توفوا قبل اجراء التعداد وبالتالي لم يتم حصرهم ضمن المهاجرين. وتجدر الأشارة إلى أن تعداد عام 1979 يوفر لنا بيانات تتعلق بخصائص المهاجرين الذكور والأناث (فوق 15 سنة) على النحو التالي: الحالة الزواجية، التعليم، المهنة. وقد تم استخدام هذه البيانات في دراسة خصائص المهاجرين بين المحافظات ومقارنتهم بالخصائص المماثلة للسكان غير المهاجرين فيها والذين كانت اقامتهم السابقة في الضفة الشرقية (دائرة الاحصاءات العامة، تعداد 1979، 1983).

حجم الهجرة واتجاهاتها

أولا ـ الهجرة الداخلية : تأثرت الهجرة الداخلية في الأردن إلى حد كبير بتدفق اللاجئين الفلسطينيين مرتين الأولى في عام 1948 عندما استقبل الأردن نحو 450 000 لاجيء من فلسطين، والثانية عندما امتصت الضفة الشرقية آثار الصدمة الثانية اثر حرب عام 1967، واستقبلت نحو 385 000 لاجيء ونازح من الضفة الغربية وقطاع غزة. وينبغي أن نشير إلى أنه لم يتم عد اللاجئين الفلسطينيين كفئة سكانية منفصلة في تعداد عام 1961 أو في تعداد عام 1979 بل تم عدهم ضمن المدن والريف، والواقع أن معظم اللاجئين قد اتجهوا نحو المدن الكبيرة، ذلك أنها توفر فرص عمل أكثر من المناطق الأخرى، وقد أدى انتقالهم هذا إلى تلك المدن إلى اشتداد تيار الهجرة الداخلية من المناطق الأخرى في الدولة (ريف ومدن صغرى) إلى المدن الكبرى الرئيسية التي شكلت بؤرة جذب للمهاجرين (سمحة، 1984ب : 91) وبينت دراسة الهجرة الداخلية لعام 1967، أن مجموع المهاجرين إلى مدن الدراسة بلغ 45 331 مهاجرا توزعوا كالتالي: 61٪ إلى مدينة عمان، 27,6٪ إلى مدينة الزرقاء، 3,4٪ إلى مدينة الرصيفة، 5,1٪ إلى مدينة العقبة، 1,8٪ إلى جرش ونحو 1٪ إلى عجلون. ومعنى ذلك أن مدن محافظة عمان آنذاك (عمان، الزرقاء، الرصيفة) استقطبت 92٪ من مجموع المهاجرين إلى المدن الست. (دائرة الاحصاءات العامة، بدون تاريخ). وتجدر الأشارة إلى أنه قد تم استحداث ثلاث محافظات هي الزرقاء، الطفيلة، والمفرق عام 1986.

واستنادا إلى تعداد عام 1979 فقد بلغ حجم الهجرة الداخلية بين محافظات الضفة الشرقية 129 701 مهاجر حيث يبين الجدول رقم (1) أن جميع المحافظات في الضفة الشرقية قد شهدت هجرة داخلية وافدة ومغادرة في ذات الوقت. إلا أن الجدول يبين لنا ايضا أن محافظة عمان تنفرد بين المحافظات بهجرة صافية موجبة، بينما بقية المحافظات تشهد هجرة صافية سالبة، وربما جاءت بيانات عام 1979 لتؤكد النمط السابق للهجرة الداخلية في

الخمسينات والستينات والذي يشير إلى اتجاه واحد للهجرة نحو محافظة عمان. ويضاف إلى ذلك أن بيانات عام 1979 أوضحت أن هناك تيارات للهجرة بين الريف والحضر وبين الحضر والحضر، وكذلك بين الريف والريف (كلالدة، 16:1986 ـ 35).

جدول رقم (1)

حجم الهجرة الداخلية بين محافظات الضفة الشرقية للاردن لعام 1979*

المحافظة	المهاجرون من المحافظة الى المحافظات الأخرى	المهاجرون الى المحافظة من المحافظات الأخرى	صافي الهجرة الى المحافظة
عمان	358855	82730	+46845
اربد	42020	19708	−22312
البلقاء	28011	12188	−15823
الكرك	15555	8308	−7247
معان	8230	6767	−1463
الضفة الشرقية	129701	129701	صفر

* المصدر : دائرة الاحصاءات العامة، التعداد العام للمساكن والسكان، 1979، جداول غير منشورة رقم الجدول: P3, P10, P11.

ثانيا ـ الهجرة الخارجية: أظهر تعداد عام 1961 (دائرة الاحصاءات العامة، 315:1964) أن هناك 62 863 أردنيا كانوا يقيمون في الخارج وقت اجراء التعداد، وقد توزع هؤلاء كالتالي: 79,8٪ في الدول العربية، 1,4٪ في الدول الافريقية والاسيوية غير العربية، 6,1٪ في أوروبا، 12٪ في الامريكتين، ونحو 0,7٪ في دول أخرى. وكان 59٪ من مجموع الاردنيين في الخارج يقيمون في الدول العربية النفطية (الكويت، السعودية، البحرين، قطر، الامارات وليبيا). إلا أن الاردنيين في الخارج كانوا يضمون بينهم عددا من الطلبة وأفراد الأسر المرافقين غير العاملين (الزوجة، الأطفال)، أما العاملون فقد بلغ عددهم 35 255 عاملا أو 56٪ من مجموع الاردنيين في الخارج في عام 1961. ولم يبين تعداد عام 1979 أية بيانات تتعلق بالاردنيين في الخارج (باستثناء الدبلوماسيين وأسرهم)، إلا أنه منذ منتصف السبعينات اشتدت هجرة القوى العاملة الاردنية إلى الخارج وبالذات إلى الدول العربية النفطية. وقد قدر Birks & Sinclair (1978: 9) حجم القوى العاملة الاردنية في تلك الدول عام 1975 بنحو 150 000 عامل، كما قدرا عدد المرافقين لهم بنحو 336 000 نسمة،

وفي عام 1980 قدرت وزارة العمل الاردنية عدد العاملين الاردنيين في الخارج بنحو 305400 عامل (وزارة العمل، 1980) إلا أن وزارة العمل لم تعط أية معلومات حول عدد أفراد الأسر المرافقين لهؤلاء العمال في الخارج. ومن تلك التقديرات يتضح أن 70٪ من هؤلاء يعملون في دولتين هما السعودية 45,8٪ والكويت 24,6٪. ويعمل 11,7٪ في دول الخليج النفطية الأخرى، بينما يعمل 2,1٪ في ليبيا و1,3٪ في دول عربية أخرى، ويعمل منهم 3,8٪ في دول اوروبية و 7,5٪ في الولايات المتحدة، و 3,1٪ منهم في دول اخرى. وقد انعكست شدة تيار هجرة العمال الاردنيين إلى الخارج في تحويلاتهم النقدية التي ارتفعت بشكل ملحوظ منذ منتصف السبعينات. ونتيجة اشتداد هذا التيار إلى الدول العربية النفطية فقد اصيبت سوق العمل الاردنية بنقص شديد في القوى العاملة منذ منتصف السبعينات مما فرض على الحكومة الاردنية أحد خيارين: الأول: أن تضع قيودا على الهجرة إلى الخارج وبالتالي تخفيض قيمة التحويلات مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الاردني، والثاني: أن تستقدم العمالة غير الاردنية من الدول التي لديها فائض في القوى العاملة. وقد أوضحت احدى الدراسات كيف أن الدولة لجأت إلى الخيار الثاني لسد النقص الشديد في سوق العمل المحلي مما أدى إلى نشوء ظاهرة جديدة في الهجرة العربية وهي «الهجرة البديلة» (سمحة، 1984أ : 130-131). وقد بلغ عدد العمال الاجانب الوافدين إلى الاردن 000 80 عامل في عام 1980، وارتفع هذا الرقم إلى 000 143 عامل في عام 1985 (وزارة العمل، 1985:22).

خصائص المهاجرين مقارنة بغير المهاجرين

أولا ـ الهجرة الداخلية

1) العمر والنوع: يبين لنا الجدول رقم (2) توزيع السكان غير المهاجرين والسكان المهاجرين في الضفة الشرقية تبعا للمحافظات وتبعا لتوزيعهم العمري تحت 15 سنة وفوق 15 سنة. ويتضح من هذا الجدول أن الهجرة الداخلية تشتمل على المهاجرين صغار السن (تحت 15 سنة)، ومتوسطي وكبار السن (فوق 15 سنة)، إلا أن نسبة صغار السن بين المهاجرين (26,2٪) منخفضة جدا مقارنة بغير المهاجرين (59,5٪)، وتنعكس الصورة عندما نقارن نسبة كبار السن ضمن المهاجرين (73,8٪) مع مثيلتها لغير المهاجرين (40,5٪). ان ذلك يعني أن المهاجرين يتصفون بمعدل اعالة للصغار أقل من غير المهاجرين، وحتى لو افترضنا ان نسبة الافراد فوق 65 سنة هي 3٪ من مجموع المهاجرين فإن نسبة النشيطين اقتصاديا بين المهاجرين تبقى مرتفعة مقارنة بغير المهاجرين، أي أن المهاجرين يتحملون عبء اعالة أقل من غير المهاجرين. ولاتختلف نسب الجنس لمجموع المهاجرين عن مثيلتها لغير المهاجرين حيث بلغت الأولى 105,7 والثانية 105,1. أما اذا تعرضنا لنسبة الجنس للسكان فوق 15 سنة فاننا نلاحظ انها اعلى لدى المهاجرين 105,3 مقابل 102 لغير المهاجرين مما يدل على أن هجرة الذكور أكثر من هجرة الاناث.

جدول رقم (2)

التركيب العمري للسكان الاردنيين المهاجرين هجرة داخلية
وغير المهاجرين تبعا للمحافظات عام 1979 (نسب مئوية)*

المحافظة	تحت 15 سنة ٪		فوق 15 سنة ٪		نسبة الجنس	
	سكان المحافظة	المهاجرون منها	سكان المحافظة	المهاجرون منها	سكان المحافظة	المهاجرون منها
عمان	63,4	36,7	36,6	63,3	103,7	95,4
اربد	55,7	24,1	44,3	75,9	99,5	107,2
البلقاء	58,4	19,4	41,6	80,6	98,4	97,7
الكرك	53,9	18,7	46,1	81,3	100,6	132,6
معان	54,0	27,8	46,0	72,2	115,0	113,5
المجموع للسكان المقيمين أصلا في الضفة الشرقية	59,5	26,2	40,5	73,8	102,0	105,3

* نفس المصدر للجدول رقم (1) (النسب من حساب الباحث)

ويمكننا الجدول رقم (2) أيضا من التعرف على اختلافات العمر والجنس تبعا للمحافظات، حيث نلاحظ أن نسبة صغار السن تحت 15 سنة في محافظة عمان قد بلغت 36,7٪ للمهاجرين من المحافظة و 63,4٪ لغير المهاجرين. أما في المحافظات الأخرى فإن النسبة للمهاجرين وغير المهاجرين هي كالتالي: معان 27,8٪ و 54٪، اربد 24,1٪ و 55,7٪، البلقاء 19,4٪ و 58,4٪، وفي الكرك 18,7 و 53,9٪. ومن هذه النسب يتضح أن المهاجرين من محافظات عمان، معان واربد يشتملون على نسبة صغار سن أعلى من المهاجرين من محافظتي البلقاء والكرك، وبالمقابل فان هاتين المحافظتين تدفعان بنسبة أعلى من كبار السن للهجرة منهما إلى المحافظات الأخرى، أما في مايتعلق بالاختلافات بين المحافظات تبعا لنسبة الجنس للسكان فوق 15 سنة فإننا نلاحظ أن نسبة الجنس لدى المهاجرين من عمان، البلقاء ومعان أقل من مثيلتها لغير المهاجرين، بينما نجد أن النسبة لدى المهاجرين من محافظتي اربد والكرك أعلى لغير المهاجرين. كذلك يتضح من الجدول

رقم (2) أن الاناث فوق 15 سنة أكثر مهاجرة من الذكور بين المهاجرين من محافظتي عمان والبلقاء، بينما تزيد هجرة الذكور عن هجرة الاناث بين المهاجرين من المحافظات الأخرى، وتصل أعلاها في محافظة الكرك حيث يعمل المهاجرون في العقبة أو عمان دون أن ترافقهم أسرهم فتزيد نسبة كبار السن بين المهاجرين، أما في محافظة معان فتزيد نسبة الجنس لدى غير المهاجرين لأن المحافظة تستقطب مهاجرين ذكورا.

2) الحالة الزواجية : ان الحالة الزواجية للمهاجرين تعكس لنا بوضوح نمط هجرة الأسر خاصة اذا تتبعنا الحالة الزواجية للذكور والاناث. ويؤكد هذه الحقيقة توزيع المهاجرين وغير المهاجرين تبعا للحالة الزواجية (كما هو مبين في الجدول رقم 3) ، حيث نلاحظ ان نسبة المتزوجين المهاجرين من المحافظات أعلى من مثيلتها لدى غير المهاجرين، باستثناء المهاجرات المتزوجات من محافظة معان حيث تقل نسبتهن عن نسبة المتزوجات من غير المهاجرات. وتجدر الاشارة إلى أن هجرة الذكور المتزوجين الذين لاترافقهم زوجاتهم إلى أماكن انتقالهم تعد أمرا مقبولا لدى المجتمع الاردني، غير أن هجرة الاناث المتزوجات دون أن يرافقهن أزواجهن تعتبر غير مقبولة. كذلك فان هجرة الاناث غير المتزوجات بمفردهن تقتصر على الاناث المهاجرات للتعليم أو للعمل كمدرسات. وفي الحالتين الاخيرتين تفرض قيود معينة على الاناث حيث يشترط عليهن (من قبل الاهل) أن تكون اقامتهن ضمن سكن مشترك للاناث كالسكن الجامعي مثلا. ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الاناث المتزوجات بانهن إما انهن يرافقن أزواجهن أو أنهن يلحقن بهم. أما في محافظة معان فتنخفض نسبة الاناث المتزوجات المهاجرات لأن بعض الازواج يهاجرون إلى داخل المحافظة كالعقبة ولاتلحق بهم زوجاتهم.

ويبين لنا الجدول رقم (3) ايضا أن نسبة الذكور العازبين المهاجرين أعلى من نسبة أمثالهم من الاناث في جميع المحافظات، وأن نسبة الذكور والاناث العازبين بين المهاجرين من المحافظات أقل من مثيلتها لدى غير المهاجرين في جميع المحافظات وينطبق نفس القول على الأرامل بين المهاجرين، ولعل في ذلك تأكيدا على انتقائية الهجرة للمتزوجين. ومن بين أهم الحقائق التي تكشف عنها أرقام هذا الجدول أن هناك انتقائية ضمن المطلقين والمطلقات حيث يظهر لنا أن نسبة المطلقين والمطلقات بين المهاجرين من جميع المحافظات أعلى من النسبة ذاتها بين غير المهاجرين في المحافظات، وربما كان هذا الاتجاه الجديد في الهجرة الداخلية الاردنية يشير إلى أهمية دور العامل الاجتماعي في الهجرة، وإلى أن هذه الفئة من السكان لديها طاقة هجرة كامنة وذلك بعكس الأرامل الذين تقل نسبتهم بين المهاجرين عن نسبة أمثالهم بين غير المهاجرين في جميع المحافظات مما يدل على ضعف حركة الهجرة لدى هذه الفئة. ومرة أخرى ربما يفسر لنا العامل الاجتماعي زيادة نسبة الارامل

من الاناث المهاجرات عن أمثالهم من الذكور المهاجرين حيث يفضلن الانتقال للاقامة مع أقاربهن المهاجرين إلى محافظات أخرى أو غير المهاجرين والمقيمين في محافظات أخرى.

جدول رقم (3)

توزيع المهاجرين وغير المهاجرين في محافظات الضفة الشرقية تبعا للحالة الزواجية عام 1979*

الحالة الزواجية / المحافظة		أعزب		متزوج		أرمل		مطلق	
		ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث
عمان	م	38,1	22,4	60,9	71,4	0,4	0,8	0,6	5,4
	غ م	39,6	26,4	59,1	64,3	0,9	8,3	0,4	1,0
اربد	م	29,4	16,7	69,3	75,1	0,5	0,8	0,9	7,4
	غ م	36,9	25,1	61,7	65,7	1,1	8,3	0,3	0,9
البلقاء	م	29,8	20,7	68,3	67,2	0,5	0,9	1,4	11,2
	غ م	37,2	26,5	61,4	63,2	1,1	9,5	0,3	0,8
الكرك	م	30,9	19,3	67,4	70,8	0,6	0,5	1,1	9,4
	غ م	34,7	21,0	63,6	68,9	1,4	9,1	0,3	1,0
معان	م	30,0	21,8	68,2	69,6	0,9	1,1	0,9	7,5
	غ م	36,1	17,2	62,1	72,9	1,3	8,7	0,5	1,2
الضفة الشرقية	غ م	38,3	25,5	60,4	65,1	1,0	8,4	0,3	1,0

* نفس المصدر للجدول رقم (1) (النسب من حساب الباحث).
م = مهاجرين من المحافظة
غ م = غير مهاجرين

وتجدر الاشارة عند الحديث عن الحالة الزواجية للمهاجرين إلى أن نسبة المطلقات المهاجرات من جميع المحافظات أعلى من نسبة المطلقين المهاجرين من جميع المحافظات، وربما كانت هناك علاقة بين زيادة نسبة المتزوجات المهاجرات عن نسبة المتزوجين

المهاجرين، وبين زيادة نسبة المطلقات المهاجرات من نسبة المهاجرين المطلقين. ان تفسير ذلك يكمن في أنه تنتشر في الاردن ظاهرة الزواج من خارج المحافظة (كلالدة، 1986 :35 و 87) وبالتالي تنتقل الاناث إلى مكان اقامة الزوج وليس العكس. كذلك في حالة الطلاق فإن الاناث المطلقات ينتلقن من مكان اقامة الزوج المطلق إلى مكان اقامة آبائهن في محافظة أخرى.

3) مستوى التحصيل العلمي : تضم الهجرة الداخلية مهاجرين من مختلف المستويات التعليمية، ويتضح من الجدول رقم (4) أن نسب المستوى التعليمي للمهاجرين من جميع المحافظات تتدرج من أعلى نسبة للذين لايحملون مؤهلا تعليميا إلى أدنى نسبة للذين يحملون المؤهل الجامعي. غير أن مايهمنا في هذا المجال هو معرفة أي الفئات اكثر مهاجرة من غيرها مقارنة بالسكان غير المهاجرين، وبهذا الصدد فإن نسبة المهاجرين الذكور والاناث والذين لايحملون مؤهلا تعليميا بين المهاجرين هي أقل من نسبة الذكور والاناث الذين يحملون المؤهل الابتدائي بين المهاجرين، فان نسبتهم أعلى من مثيلتها لدى غير المهاجرين وللذكور والاناث باستثناء محافظة عمان حيث النسبة لدى المهاجرين أقل من النسبة لدى غير المهاجرين. أما فيما يتعلق بالمهاجرين الذين يحملون المؤهل الاعدادي فإن نسبتهم إلى مجموع المهاجرين أقل من نسبة أمثالهم غير المهاجرين. واذا تعرضنا للذين يحملون المؤهل الثانوي والجامعي، فينطبق عليهم نفس النمط السائد للذين يحملون المؤهل الابتدائي. أما المهاجرون الذين يحملون مؤهل كليات المجتمع فإن نسبتهم بين المهاجرين أعلى من أمثالهم غير المهاجرين في محافظة عمان، وفي المحافظات الاخرى تقل نسبة المهاجرين الذكور الذين يحملون هذا المؤهل عن مثيلتها للذكور غير المهاجرين، وتزيد نسبة المهاجرات الاناث اللواتي يحملن هذا المؤهل عن مثيلتها للاناث غير المهاجرات.

ان النسب الواردة في الجدول رقم (4) تؤكد لنا أن الانتقائية في الهجرة تبعا للمستوى التعليمي تلعب دورها في حالة المستويات الثلاثة العليا (الثانوي، المعاهد بالنسبة للاناث، والجامعي) في جميع المحافظات باستثناء محافظة عمان. ومعنى ذلك أن مستويات التعليم هذه تلعب دورا هاما في الهجرة الداخلية في الاردن حيث كانت مسؤولة عن هجرة نسبة تتراوح بين 20٪ و 23٪ و27٪ من المهاجرين الذكور من المحافظات، ونسبة تتراوح بين 10-15٪ من المهاجرين الاناث. كما أنها تفسر الانتقائية بالنسبة للمحافظات حيث تعتبر جميع المحافظات طاردة لهذه المستويات التعليمية باستثناء محافظة عمان.

جدول رقم (4)

توزيع المهاجرين وغير المهاجرين في محافظات الضفة الشرقية تبعا للمستوى التعليمي عام 1979*

مستوى التعليم		بدون مؤهل		ابتدائي		اعدادي		ثانوي		معاهد		جامعي	
المحافظة		ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث
عمان	م	34,9	53,8	22,3	18,2	22,7	16,1	10,7	6,7	4,6	4,2	4,8	1,0
	غ م	33,5	52,2	23,7	18,5	20,6	15,9	12,6	8,8	3,5	2,8	6,1	1,8
اربد	م	35,9	62,2	22,9	15,6	17,8	11,3	14,0	6,6	3,0	3,2	6,4	1,1
	غ م	41,0	65,8	21,7	14,4	20,7	12,3	10,2	4,7	3,2	2,3	3,2	0,5
البلقاء	م	39,6	61,3	23,5	16,6	17,3	11,8	11,3	6,2	3,5	3,0	4,8	1,1
	غ م	45,5	66,4	18,4	12,9	19,0	12,6	10,0	5,3	3,7	2,2	3,4	0,6
الكرك	م	32,4	57,5	22,6	16,6	17,6	11,0	19,3	10,1	2,9	3,8	5,2	1,0
	غ م	47,2	71,5	21,0	11,9	17,0	10,5	8,2	2,8	3,8	2,9	2,8	0,4
معان	م	36,5	55,4	22,9	18,1	17,6	13,7	14,3	9,0	3,5	2,8	5,2	1,0
	غ م	45,8	71,4	20,4	12,8	16,5	9,8	9,9	3,0	3,6	2,3	3,8	0,7
الضفة الشرقية	غ م	37,1	59,0	23,1	16,5	20,7	14,3	11,0	6,7	3,3	2,5	4,8	1,0

* نفس المصدر للجدول رقم (1) (النسب من حساب الباحث).

4) التوزيع المهني : يعكس لنا التوزيع المهني للمهاجرين الانتقائية في الهجرة الداخلية بشكل واضح. ويشير الجدول رقم (5) إلى أن نسبة الأناث المهاجرات في جميع المهن أقل من نسبة غير المهاجرات باستثناء النسبة للعاملات من الفنيات والمتخصصات حيث بلغت النسبة للعاملات في هذه المهنة لدى المهاجرات 65,4٪ من مجموع المهاجرات العاملات. أما الاناث غير المهاجرات فقد بلغت نسبتهن في هذه المهنة 57,9٪ من مجموع الاناث العاملات غير المهاجرات. ويختلف الوضع لدى الذكور، فنسبة المهاجرين العاملين في المهن التالية أعلى من نسبة أمثالهم غير المهاجرين: المتخصصين والفنيين العاملين في الادارة، العاملين في الأعمال الكتابية والعاملين في الخدمات. أما العاملون في المهن التالية: البيع، الزراعة، الانتاج، وسائل النقل فان نسبة العاملين بين المهاجرين في هذه المهن أقل من مثيلتها لدى غير المهاجرين، وهنا يؤكد التوزيع المهني انتقائية الهجرة

بالنسبة للفنيين والمتخصصين والاداريين والعاملين في الخدمات والأعمال الكتابية. وتجدر الاشارة إلى أن أعلى نسبة بين المهاجرين هي للعاملين في الانتاج والنقل تليها نسبة الفنيين والمتخصصين وتكاد تتساوى النسب للعاملين المهاجرين في بقية المهن باستثناء العاملين في الادارة حيث يشكلون أقل نسبة بين المهاجرين. ويبين لنا الجدول رقم (5) كذلك توزيع المهن للعاملين المهاجرين وغير المهاجرين في المحافظات المختلفة ومنه يتضح مايلي:

جدول رقم (5)

توزيع المهاجرين وغير المهاجرين في محافظات الضفة الشرقية تبعا للمهنة عام 1979*

المحافظة / المهنة		1		2		3		4		5		6		9/8/7	
		ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث
عمان	م	10,9	75,9	1,8	0,7	6,7	11,4	6,4	0,2	5,8	6,1	11,1	2,0	57,3	3,7
	غ م	9,9	51,6	2,4	1,6	5,5	23,7	9,7	1,7	7,1	13,4	5,2	0,3	60,2	7,7
اربد	م	10,4	61,6	2,5	1,6	9,0	18,3	7,9	1,1	7,5	9,7	6,1	1,2	56,6	6,6
	غ م	8,1	73,7	0,6	0,4	4,5	7,3	7,2	0,5	4,7	8,5	18,0	3,8	56,9	5,8
البلقاء	م	9,8	58,7	2,7	0,7	6,7	19,1	10,3	1,9	7,8	11,3	8,3	0,4	54,5	7,9
	غ م	6,8	57,6	0,9	0,3	4,7	14,7	4,6	0,6	5,5	12,7	33,2	5,0	44,3	9,1
الكرك	م	9,3	67,2	2,4	0,8	13,2	15,1	6,2	1,0	9,2	8,8	3,5	0,0	56,2	7,1
	غ م	8,0	76,9	1,0	0,1	5,7	4,9	4,6	0,3	5,2	11,1	25,4	0,5	50,1	6,2
معان	م	11,8	68,5	2,4	1,2	8,9	15,5	8,5	0,6	7,1	6,2	4,4	1,2	56,8	6,8
	غ م	6,0	69,4	1,3	1,2	6,5	15,0	5,0	0,9	8,5	8,7	13,9	1,8	58,8	3,0
الضفة الشرقية	غ م	9,3	60,1	1,7	1,2	5,6	19,6	8,6	1,3	6,1	9,2	12,5	1,2	56,2	7,4

* نفس المصدر للجدول رقم (1)، (النسب من حساب الباحث).

المجموعات المهنية الرئيسية:

1) المتخصصون والفنيون.
2) الاداريون والعاملون في الادارة.
3) العاملون في الاعمال الكتابية.
4) العاملون في البيع.
5) العاملون في الخدمات.
6) العاملون في الزراعة وصيد الاسماك وتربية المواشي في الغابات.
9/8/7) عمال الانتاج، النقل والعمال الآخرون.

أ) بالنسبة للمتخصصين والفنيين تزيد نسبة المهاجرين الذكور من المحافظات عن نسبة غير المهاجرين في نفس المهنة وتزيد النسبة كذلك للمهاجرات من محافظتي عمان والبلقاء، بينما تقل في بقية المحافظات الأخرى عن غير المهاجرات.

ب) بالنسبة للعاملين في الادارة تقل النسبة لدى المهاجرين من محافظة عمان عن أمثالهم غير المهاجرين الذكور والاناث، وتزيد النسبة للمهاجرين الذكور من جميع المحافظات الأخرى عن غير المهاجرين، وكذلك للمهاجرات من محافظتي اربد والبلقاء عن غير المهاجرات.

جـ) تزيد نسبة العاملين في الأعمال الكتابية لدى المهاجرين الذكور والاناث في جميع المحافظات عن مثيلتها لغير المهاجرين باستثناء الأناث في محافظتي عمان والبلقاء.

د) تقل نسبة الذكور والاناث العاملين في أعمال البيع لدى المهاجرين من محافظة عمان عن مثيلتها لغير المهاجرين، وكذلك في حالة الاناث المهاجرات من محافظة معان. أما النسبة في بقية المحافظات للذكور والاناث فانها تزيد عن مثيلتها لغير المهاجرين.

هـ) نسبة العاملين في الخدمات (ذكورا واناثا) المهاجرين من محافظة عمان ومن محافظة معان، والاناث المهاجرات من محافظتي الكرك والبلقاء أقل من مثيلتها لغير المهاجرين. أما نسبة العاملين في الخدمات من الذكور والاناث المهاجرين من محافظة اربد فهي أعلى من مثيلتها لغير المهاجرين، وكذلك الحال بالنسبة للذكور المهاجرين من محافظتي الكرك والبلقاء.

و) تزيد نسبة المهاجرين (الذكور والاناث) العاملين في الزراعة من محافظة عمان عن أمثالهم غير المهاجرين، بينما تقل النسبة بين المهاجرين العاملين في الزراعة من المحافظات الأخرى (ذكورا واناثا).

ز) تقل نسبة المهاجرين العاملين في الانتاج من محافظة عمان، والذكور المهاجرين من محافظتي اربد ومعان، والاناث المهاجرات من محافظة البلقاء، عن أمثالهم غير المهاجرين، بينما تزيد النسبة للذكور المهاجرين من محافظتي البلقاء والكرك، وللاناث المهاجرات من اربد والكرك ومعان عن امثالهم غير المهاجرين.

وبشكل عام تتضح الانتقائية في هجرة الذكور في جميع المحافظات وللمهن الخمس الأولى باستثناء محافظة عمان في حالة المهن الادارية، ومحافظتي عمان ومعان في حالة الخدمات. كذلك فان الانتقائية مسؤولة عن هجرة الذكور والاناث العاملين في الزراعة من محافظة عمان. أما بالنسبة للعاملين في الانتاج فان الانتقائية لها أهمية في حالة الذكور من

محافظتي الكرك والبلقاء، والاناث من محافظات اربد، الكرك ومعان. وتشتد الانتقائية لدى الاناث المهاجرات العاملات في المهن الفنية، ذلك أن العاملات في التمريض والتعليم هن الاكثر انتقالا.

ثانيا : الهجرة الخارجية

1) **العمر والنوع** : قدر بيركس وسنكلير عدد العمال الاردنيين في الدول العربية النفطية بنحو 150 000 عامل في عام 1975، كما قدر الباحثان عدد أفراد الاسر المرافقين لهؤلاء بنحو 336 000 نسمة، كما سبقت الاشارة، بمعنى أن مجموع الاردنيين الذين كانوا يقيمون في الدول العربية النفطية في عام 1975 قد بلغ 486 000 نسمة. ومن هذه الارقام يتضح لنا نمط هجرة الأسر التي تتصف بها هجرة الاردنيين العاملين في الخارج، ويؤكد هذه الحقيقية دراسات اخرى (فارغ، 57:1981، 58، 68؛ Dodgeon, 1978: 113). واستنادا الى تقديرات Birks & Sinclair (1978) وإلى تقديرات وزارة العمل الاردنية فإنه يتوقع أن يكون عدد العاملين الاردنيين وأفراد الأسر المرافقين لهم المقيمين في الدول العربية النفطية 850 000 نسمة في عام 1980 من بينهم 261 000 عامل و 589 000 من المرافقين، ويقيم نحو 90٪ من الأردنيين العاملين والمرافقين في الدول العربية النفطية في السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة، وقد أمكن الحصول على توزيع الاردنيين حسب العمر والنوع والحالة الزواجية في الكويت لعام 1990 (الادارة المركزية للاحصاء، 1981) والامارات لعام 1980 (الادارة المركزية للاحصاء، 1981) كما امكن تقدير توزيع الاردنيين حسب العمر والنوع في السعودية استنادا إلى توزيعهم في تعداد عام 1974 (مصلحة الاحصاءات الوطنية، 1977).

ويبين لنا الجدول رقم (6) أن نحو 54٪ من الاردنيين المقيمين في الدول الثلاث هم من الذكور ونحو 46٪ من الاناث أى بنسبة جنس مقدارها 117 وهى أعلى بكثير من نسبة الجنس لدى السكان الاردنيين المقيمين في الاردن عام 1979 والتي بلغت 104,4 (دائرة الاحصاءات العامة، 39:1983). كذلك يتضح أن نحو 58٪ من مجموع الاردنيين المقيمين في تلك الدول هم دون سن العشرين. ورغم أن النسب الواردة في الجدول رقم (6) تبين بوضوح أن الاردنيين المقيمين في الخارج ترافقهم أسرهم، ألا أن ذلك له علاقة وثيقة بطول مدة الاقامة في الخارج والتي من شأنها أن تزيد عدد أفراد الأسرة المعالين. كذلك فإن نسب الجنس والعمر في الجدول المذكور تشير إلى معدل اعالة اقل لدى المهاجرين عن مثيله لدى السكان المقيمين في الاردن في تعداد عام 1979 (دائر الاحصاءات العامة، 120:1983) فقد بلغ المعدل الخام للاعالة للمقيمين في الاردن عام 1979 نحو 1,26:1 بينما للمقيمين في الخارج 1,07، أما معدل الاعالة المصفى فقد بلغ للمقيمين في داخل الاردن 5:1 في عام

1979 وللمقيمين خارج الاردن 3:1 في عام 1980. ومعنى ذلك أن كل فرد أردني عامل فعلا ومقيم داخل الاردن يعيل أربعة أشخاص اضافة إلى نفسه، بينما كل فرد اردني عامل فعلا ومقيم خارج الاردن يعيل شخصين اضافة إلى نفسه.

جدول رقم (6)

توزيع الاردنيين المقيمين في الكويت والامارات العربية والسعودية
عام 1980 تبعا للعمر والجنس (نسب مئوية)*

الجنس / الفئات	ذكور	أناث	المجموع
أقل من 10	21,11	19,82	40,93
19 – 10	8,50	8,50	17,00
29 – 20	8,11	8,72	16,83
39 – 30	10,30	5,34	15,64
49 – 40	4,47	1,73	6,20
59 – 50	1,20	0,70	1,90
+ 60	0,60	0,90	1,50
المجموع	54,29	45,71	100

* المصدر : ـ نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1980، الادارة المركزية للاحصاء، دولة الكويت.
ـ نتائج التعداد العام للسكان 1980، الادارة المركزية للاحصاء، دولة الامارات العربية المتحدة.
ـ نتائج تعداد السكان لعام 1974، مصلحة الاحصاءات الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية. (تجدر الاشارة الى أنه تم استخدام توزيع الاردنيين في تعداد 1974 كأساس لتقدير توزيعهم في عام 1980 لكي يتسق مع توزيعهم في الامارات والكويت).

2) **الحالة الزواجية** : تظهر لنا بيانات الحالة الزواجية أن أكثر من ثلثي الأردنيين في الخارج (ذكوراً واناثاً 15 سنة فأكثر) هم متزوجون ونحو ربعهم عازبون. ولايشكل

المطلقون والارامل سوى نسبة ضئيلة. واذا استعرضنا النسب المئوية لكل من الذكور والاناث فاننا نلاحظ أن الذكور العازبين أعلى من أمثالهم الاناث. أما فئة المتزوجين فاننا نلاحظ عكس ماسبق حيث تزيد نسبة المتزوجات الاناث بين المهاجرات على مثيلتها للمتزوجين الذكور بين المهاجرين، ولعل تفسير ذلك يكمن في التحاق الاناث للزواج في بلد المهجر أو التحاقهن بأزواجهن بعد الزواج مباشرة، كما يمكن تفسيره بأن هجرة الاناث إلى الخارج مقتصرة على المتزوجات للحاق بأزواجهن وعلى الارامل والمطلقات في حالة اللحاق بأبنائهن أو آبائهن. ومما يلفت النظر ارتفاع نسبة الارامل بين الاناث المهاجرات مما يدل على تأثير العامل الاجتماعي حيث تلتحق الاناث الارامل بأبنائهن بعد الترمل. واذا ماقارنا الحالة الزواجية للأردنيين المقيمين في الخارج بالحالة الزواجية للأردنيين المقيمين في الاردن فاننا نجد أن النسبة المئوية للمتزوجين (ذكورا واناثا) إلى مجموع المقيمين في الخارج هى أعلى من مثيلتها للمقيمين في الاردن وبخاصة لدى الاناث، فقد بلغت النسبة للذكور 66,5٪ من مجموع الذكور المقيمين في الخارج (متزوجون) بينما بلغت للمقيمين في الاردن 60,4٪، أما في مايتعلق بالاناث فقد بلغت النسبة 77,2٪ من الاناث المقيمات في الخارج (متزوجات) بينما بلغت للمقيمات في الاردن 65,1٪.

3) **المستوى التعليمي** : يشتمل التقرير السنوى لوزارة العمل لعام 1983 (وزارة العمل، 48:1983) على بيانات عن المستوى التعليمي للعاملين الاردنيين في الدول العربية، ومن تلك البيانات يتضح أن 36٪ من مجموع العاملين الاردنيين في الخارج يحملون مؤهلات دون الثانوي ونحو 32٪ ممن يحملون مؤهل الثانوي و 7,6٪ يحملون مؤهل المعاهد، وبلغت نسبة الذين يحملون المؤهل الجامعي والدراسات العليا حوالي ربع العاملين في الخارج. وعند مقارنة هذه النسب بمثيلاتها للعاملين المقيمين في الاردن فاننا نجد أن 75٪ هم ممن يحملون مؤهلاً دون الثانوي، 11٪ يحملون مؤهل الثانوي و 6,9٪ يحملون مؤهل المعاهد ونحو 6٪ يحملون مؤهلاً جامعيا وعاليا (دائرة الاحصاءات العامة، 1983 :35). ان هذه الارقام تبين لنا بوضوح انتقائية الهجرة لدى العاملين الاردنيين في الخارج ممن يحملون مؤهلات بعد المرحلة الثانوية، وبخاصة المؤهل الجامعي مما يدل على وجود تيار قوى لهجرة العقول إلى الخارج.

4) **الخصائص المهنية** : يشتمل تقرير وزارة العمل السابق ذكره، أيضا على بيانات عن المهن الرئيسية للاردنيين المقيمين في الخارج، والتي يتضح منها أن أعلى نسبة هي للعاملين الفنيين والتقنيين حيث بلغت 40٪، تليها نسبة العاملين في الانتاج والنقل 28,3٪، فالاعمال الكتابية 18,4٪، وبمقارنة هذه النسبة بمثيلاتها للعاملين المقيمين في الاردن فاننا نلاحظ ان هناك انتقائية في هجرة المهن تتركز في المهن الثلاث الاولى حيث

تزيد نسبة العاملين في هذه المهن للعاملين الاردنيين في الخارج على مثيلاتها للعاملين المقيمين في الاردن. وتتضح شدة تلك الانتقائية لدى العاملين من الفنيين والتقنيين حيث تبلغ نسبتهم نحو 40٪ من مجموع العاملين في الخارج (كما سبق ذكره)، ويدلنا ذلك على أن نسبة عالية من الاردنيين في الخارج يعملون في مهن تتطلب كفاءة علمية ومهارة عالية، وبالتالي فإن الاردن يصدر خيرة ابنائه العاملين بحيث تشتد هجرة العقول الاردنية إلى الخارج، وخاصة إلى الدول العربية النفطية، ان هذه الحقيقة تدعم ماجاء في دراسات أخرى (فارغ، 1981:68 و Birks & Sinclair, 1978:40) والتي أظهرت أن العاملين الاردنيين في الدول العربية النفطية يتمتعون بكفاءة تعليمية مرتفعة ويساهمون بنسبة عالية في المهن التي تتطلب مهارة وخبرة.

انتقائية الهجرة في الاردن وفي بعض الدول العربية

أكدت احدى الدراسات المتعلقة بخصائص المهاجرين هجرة داخلية في الاردن في منتصف الثمانينات (ابو صبحة وبرهم، 1987 : 54-57) ان نمط الهجرة الاسرية مازال مستمرا حيث بين توزيع الأعمار للمهاجرين في تلك الدراسة ان 36٪ منهم صغار السن (دون 15 سنة) و 16٪ منهم كبار السن (فوق 65 سنة)، وان نسبة الجنس بلغت 106 ذكور لكل 100 أنثى، أما في ما يتعلق بالمهن فقد بينت الدراسة المشار إليها اعلاه أن 24٪ من المهاجرين يعملون في الوظائف الحكومية و 19٪ في القطاع الخاص و 5٪ في الزراعة و 1٪ طلبة ملتحقون بالتعليم و 30٪ في الاعمال الحرة و 6٪ في القوات المسلحة و 11٪ متقاعدون و 7٪ عمال غير مهرة. كذلك تطرقت الدراسة إلى المستوى التعليمي للمهاجرين حيث تبين ان 13٪ من الذكور و 22٪ من الاناث هم من الاميين، 25٪ من الذكور و 23٪ من الاناث ممن يقرأون ويكتبون، و 37٪ من الذكور و 31٪ من الاناث ممن حصلوا على المستوى الابتدائي، وأما الذين حصلوا على المستوى الثانوي والمعاهد فبلغت نسبتهم 20٪ للذكور و 12٪ للاناث، وتنخفض النسبة للحاصلين على المستوى الجامعي إلى 3,5٪ للذكور و 0,7٪ للاناث. ان الخصائص المشار إليها اعلاه مقارنة بخصائص المهاجرين التي وردت في تعداد عام 1979 تؤكد استمرارية الانتقائية في الهجرة الاردنية في عقد الثمانينات.

اذا حاولنا اجراء مقارنة بين انتقائية الهجرة الاردنية والهجرة في بعض الدول العربية فان بعض الدراسات تشير إلى وجود بعض التشابه والاختلاف في هذا المجال. ففي دراسة الوحيشي (1988 : 113 - 116) عن الهجرة في تونس تبين أن نسبة الأمية لدى المهاجرين مرتفعة حيث بلغت 53٪ وبالمقابل فان النسبة منخفضة بين المهاجرين الاردنيين، إلا أن تلك الدراسة أشارت إلى أن هجرة الاسر قد تزايدت خلال السنوات الأخيرة بين 1975

و 1985 في تونس وبالتالي يتفق ذلك النمط مع هجرة الاسر في الاردن. اما فيما يتعلق بالمهن فأوضحت الدراسة المذكورة ان 9٪ من المهاجرين التونسيين يعملون في الصناعات الخفيفة و 16٪ في البناء و 11٪ في تجارة التجزئة و 26٪ في قطاع الخدمات و 1٪ في قطاعات أخرى، وهذه النسب تختلف عن مثيلاتها لدى الاردنيين حيث أن أعلى نسبة منهم يعملون في الاعمال الفنية والادارية.

وفي دراسة اخرى عن الهجرة الريفية الحضرية في مصر (عبدالغني، 1988 : 113-114) تبين ان 47٪ من المهاجرين هم من المتزوجين و 45٪ منهم غير متزوجين و 8٪ من المطلقين والارامل، وهذا يتفق مع انتقائية الهجرة الداخلية الاردنية بالنسبة للحالة الزواجية. اما بالنسبة للتعليم فقد اوضحت الدراسة أن 31٪ من المهاجرين في مصر هم أميون و 47٪ يلمون بالقراءة والكتابة و 14٪ من مستوى الاعدادي و 7٪ معاهد فنية ومتوسطة، وهذه النسبة تشير إلى ارتفاع المستوى التعليمي للمهاجرين عن مثيله لدى المصرين وفي ما يتعلق بالمهن فإن الدراسة أشارت إلى أن 26٪ من المهاجرين المصريين من الريف إلى الحضر يعملون في الانتاج الصناعي و 10٪ في الخدمات و 8٪ حرفيون و 12٪ في اعمال البيع و 26٪ في البناء و 2٪ في اعمال البقالة و 5٪ بائعون متجولون و 9٪ في اعمال الحراسة و 2٪ أعمال اخرى. وهذه الخصائص المهنية تختلف عن مثيلاتها للمهاجرين الاردنيين (هجرة داخلية) حيث ترتفع نسبة العاملين في الانتاج الصناعي وأعمال الحراسة والباعة المتجولين عن امثالهم من المهاجرين الاردنيين.

الخلاصة

ان خصائص السكان الاردنيين، مهاجرين وغير مهاجرين، يمكن أن تقودنا إلى بعض الاستنتاجات حول انتقائية الهجرة الاردنية والتي أمكن تلخيصها في ما يلي:

1)أن الهجرة الاردنية، داخلية كانت أم خارجية، تحمل ضمن تياراتها نسبة من الأفراد المعالين تصل إلى نحو ربع الأفراد المهاجرين، ومعنى ذلك أن الهجرة الاردنية تتصف بأنها هجرة أسر (عائلية) أكثر منها هجرة أفراد، وأن الهجرة لاتقتصر على الذكور فقط بل تضم الاناث ايضا. ورغم ذلك فإن نسبة صغار السن بين المهاجرين هجرة داخلية وهجرة خارجية أقل جداً من مثيلتها لغير المهاجرين، أي ان المهاجرين يتمتعون بمعدل إعالة أقل من غير المهاجرين. كذلك فإن نسبة الجنس للمهاجرين هجرة داخلية متماثلة مع النسبة لغير المهاجرين، أما في حالة الهجرة الخارجية فالنسبة تصل إلى 117، وهي أعلى بكثير من مثيلتها لغير المهاجرين، أي أن الهجرة الاردنية إلى الخارج تحمل ذكورا أكثر من الاناث وتضم نسبة صغار سن أقل مما تضمه الهجرة الداخلية.

2) أن الهجرة الاردنية تشمل أفرادا متزوجين أكثر من العازبين وأن نسبة المتزوجين بين المهاجرين هجرة داخلية وخارجية أعلى من نسبة المتزوجين إلى السكان غير المهاجرين. وقد لوحظ عند دراسة خصائص المهاجرين هجرة داخلية أن الاناث المتزوجات اكثر هجرة من الذكور المتزوجين، كذلك فإن الذكور العازبين أكثر هجرة من الاناث العازبات. وتبين لنا تلك الخصائص ايضا أن هناك نسبة لابأس بها من المهاجرين المطلقين والمطلقات وأن الاناث المطلقات أكثر هجرة من الذكور المطلقين، وأن نسبة المطلقات إلى مجموع المهاجرات أعلى من نسبة المطلقات إلى مجموع غير المهاجرات.

3) تختلف الهجرة الداخلية عن الخارجية من حيث المستوى التعليمي للمهاجرين ومقارنته بغير المهاجرين. ففي حالة الهجرة الداخلية نلاحظ أن نسبة الذين يحملون المؤهل الابتدائي بين المهاجرين أعلى من مثيلتها بين غير المهاجرين، وكذلك الثانوي والجامعي، أما الاعدادي وبدون مؤهل فالنسبة أعلى لدى غير المهاجرين. وتختلف النسب في حالة من يحملون مؤهل المعاهد حيث تزيد نسبة الاناث اللواتي يحملن هذا المؤهل بين المهاجرات عن مثيلتها بين غير المهاجرات، وعكس ذلك للذكور. ويشتد تأثير المستوى التعليمي في حالة الهجرة الخارجية حيث لاحظنا أن المهاجرين إلى الخارج الذين يحملون مؤهلات الثانوي والمعاهد والجامعي أعلى بكثير من النسب المماثلة لغير المهاجرين بينما في المستويات الأخرى فان النسب للمهاجرين أقل من مثيلاتها لغير المهاجرين. ورغم هذا الاختلاف بين الهجرة الداخلية والخارجية إلا أنهما تتفقان في أن نسبة الذين يحملون مؤهل الثانوي والجامعي بين المهاجرين أعلى من نسبة أمثالهم لدى غير المهاجرين، وهو دليل على تأثير التعليم في الهجرة.

4) ان هناك علاقة وثيقة بين التعليم والمهن للمهاجرين فنلاحظ في حالة الهجرة الخارجية أن نسبة العاملين من الفنيين والتقنيين والعاملين في الادارة والاعمال الكتابية أعلى بكثير من مثيلاتها لغير المهاجرين (حوالي ثلاثة أضعاف النسبة)، بينما في حالة المهن الأخرى نلاحظ أن نسبة العاملين فيها أعلى لدى غير المهاجرين، ومعنى ذلك أن الانتقائية في التعليم هي ايضا انتقائية للمهن، وبالتالي فان هناك تركيزا على هجرة العقول. أما في حالة الهجرة الداخلية فان الاناث المهاجرات تقل نسبتهن في جميع المهن عن غير المهاجرات باستثناء العاملات في المهن الفنية، حيث نلاحظ أن هناك انتقائية بشكل واضح للاناث المهاجرات في هذه المهنة. أما الذكور فان الانتقائية تتركز في العاملين الفنيين والعاملين في الادارة والاعمال الكتابية والخدمات. أما في المهن الاخرى فان نسب غير المهاجرين أعلى من نسب المهاجرين.

5) ان انتقائية الهجرة الداخلية بين محافظات الضفة الشرقية تبين لنا مايلي:

أ) ان نسبة المهاجرين صغار السن (تحت 15 سنة) أعلى في حالة الهجرة من عمان، معان، واربد وأقل في حالة المحافظات الأخرى، وان الاناث أكثر هجرة من عمان والبلقاء، والذكور أكثر هجرة من الاناث في المحافظات الأخرى، كذلك فإن أعلى نسبة للمهاجرات المطلقات هي بين المهاجرات من الكرك والبلقاء ومعان.

ب) ان المهاجرين من محافظة عمان تقل مستوياتهم التعليمية عن مستويات امثالهم غير المهاجرين، بينما المهاجرون من المحافظات الاخرى فإن مستوياتهم التعليمية أعلى من امثالهم غير المهاجرين.

جـ) ان نسبة العاملات في الاعمال الفنية لدى المهاجرات من محافظتي عمان والبلقاء أعلى من نسبة امثالهن لدى غير المهاجرات (مما يدل على وجود الانتقائية لهجرة الاناث في هذه المهنة ومن هاتين المحافظتين). أما في ما يتعلق بالعاملات في الادارة فان الاناث المهاجرات من اربد والبلقاء تزيد نسبتهن عن امثالهن غير المهاجرات. ويلاحظ ايضا ان العاملين في الاعمال الكتابية ذكورا واناثا تزيد نسبتهم عن امثالهم من غير المهاجرين من محافظات اربد، الكرك ومعان.

6) ان الانتقائية في الهجرة الاردنية مازالت مستمرة من حيث اتجاهاتها ومستوياتها في السبعينات والثمانينات.

7) ان هناك اوجه تشابه واختلاف في انتقائية الهجرة بين الاردن وبعض الدول العربية حيث تتشابه خصائص الحالة الزواجية وهجرة الاسر وتختلف خصائص المهن والتعليم.

ان النتائج السابقة ايدت بشدة الافتراضات المطروحة حول انتقائية الهجرة الاردنية، الداخلية والخارجية، فقد أوضحت تلك النتائج اشتداد هجرة الاسر وبالتالي المتزوجون، كما بينت التأثير الواضح للتعليم على الهجرة فكانت نسبة من يحملون المؤهل الثانوي والجامعي بين المهاجرين اعلى بكثير من امثالهم غير المهاجرين، وامتد تأثير التعليم لينعكس في انتقائية المهن ايضا. وجاءت النتائج مؤكدة أن بعض المحافظات تجذب فئات معينة من السكان دون غيرها فالاناث اكثر مهاجرة من محافظة عمان والبلقاء، والمهاجرون من مختلف المحافظات (باستثناء عمان) يتمتعون بمستوى تعليمي اعلى من غير المهاجرين في محافظاتهم.

لقد اظهر هذا البحث بشكل واضح اهمية التركيز على الانتقائية في الهجرة من الناحيتين النظرية والتطبيقية، فخصائص المهاجرين تعد في الوقت الحاضر من المجالات الحيوية لدراسة الهجرة، وهي محور الدراسة في انتقائية الهجرة الخارجية كما انها الهدف

المنشود في التخطيط للهجرة الداخلية. وقد كشف هذا البحث النقاب عن بعض جوانب الانتقائية في الهجرة الاردنية التي ربما تشكل الاساس للمخططين وصانعي القرار عند وضع خطط التنمية، إلا ان هناك جوانب اخرى لم يستطع الباحث تغطيتها في هذا البحث ويأمل أن تتم دراستها مستقبلا وتتمثل في مقارنة خصائص المهاجرين الاردنيين إلى الخارج مع خصائص المهاجرين الوافدين إلى الاردن، وكذلك اجراء دراسة بين انتقائية الهجرة الاردنية وانتقائية الهجرة في بعض الدول العربية الاخرى اذا ما توفرت البيانات اللازمة.

المصادر العربية

الربايعة ، أ.

1982 هجرة الريفيين من الاغوار الشمالية إلى مدينة اربد : دوافعها، مشكلاتها وآثارها على خطة التنمية. عمان : دار الشعب.

الادارة المركزية للاحصاء.

1982 نتائج التعداد العام للسكان لعام 1980، أبو ظبي.

الادارة المركزية للاحصاء.

1981 نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 1980. الكويت.

مصلحة الاحصاءات الوطنية.

1977 نتائج التعداد العام للسكان 1974. الرياض.

دائرة الاحصاءات العامة.

1964 نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1961، المجلد رقم 1، الخصائص العامة للسكان. عمان. الاردن.

بدون تاريخ دراسة الهجرة الداخلية والعد الشامل لمدن: عمان، الزرقاء، الرصيفة، العقبة، جرش وعجلون لعام 1976. عمان. الاردن.

1983 التعداد العام للمساكن والسكان 1979، المجلد رقم 2 الجزء 1. عمان. الاردن.

أبو صبحة، ك، برهم، ن.

1987 الهجرة الداخلية في الاردن: طبيعتها، اتجاهاتها، دوافعها، وأسبابها وبعض النتائج المترتبة عليها. عمان: منشورات الجامعة الاردنية.

الوحيشي، خ.
1988 التنمية الريفية والهجرة الداخلية، عوامل الطرد في الريف ـ حالة تونس ـ بحث مقدم إلى الندوة العربية حول الهجرة الداخلية والتنمية الريفية، تونس 13-15 سبتمبر، وحدة البحوث السكانية بجامعة الدول العربية والمعهد العربي للتخطيط . الكويت.

فارغ، ف .
1981 احتياطات اليد العاملة والدخل النفطي، (ترجمة جورج ابي صالح) بيروت: مركز الدراسات والابحاث عن المشرق المعاصر.

عبدالمعطي، ع.
1988 «الهجرة الريفية الحضرية في مصر»، بحث مقدم إلى الندوة العربية حول الهجرة الداخلية والتنمية الريفية، تونس 13-15 سبتمبر، وحدة البحوث السكانية بجامعة الدول العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت.

سمحة ، م.
1980 «هجرة اللاجئين وغير اللاجئين إلى مدينة عمان 1948-1977» مجلة النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 19 : 45-63.

1984 أ «القوى العاملة البديلة في الاردن 1980 مع التركيز على محافظة عمان» مجلة دراسات، 11، (1) : 123-154.

1984 ب «تطور الاوزان السكانية للمدن الاردنية 1952-1979» مجلة النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 24 : 79-107.

سحويل، ن.
1986 هجرة الاردنيين إلى الخارج ـ الكويت والسعودية ـ واثرها على الاستخدام والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الاردنية. عمان.

كلالده ، ن.
1968 بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين هجرة داخلية في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الاردنية. عمان.

وزارة العمل الاردنية
1980 التقرير السنوي. عمان: دائرة الابحاث.

1983 التقرير السنوي. عمان: دائرة الابحاث.

1985 التقرير السنوي. عمان: دائرة الابحاث.

هيئة الامم المتحدة
بدون تاريخ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعجم الديموغرافي متعدد اللغات، السفر العربي، الطبعة الثانية.

المصادر الاجنبية

Birks, J. & Sinclair, C.
1978 International Migration Project: Country Case Study - The Hashemite Kingdom of Jordan. Geneva: International Labour Office.

Clarke, J.
1972 Population Geography (2nd ed.). Oxford: Pergamon Press.

Dodgeon, H.
1978 International Population Migrations and the Arabian Peninsula. Unpublished master's thesis, Durham University, U.K.

Findlay, A. & Samha, M.
1985 "The Impact of International Migration on the Urban Structure of Amman." Espace - Population - Societies (Lille University) 1: 93 - 99.

Saket, B.
1983 "Economic Use of Remittances: The Case of Jordan." Paper presented at a seminar on Jordan's Place Within the Arab Oil Economies organized by the University of Jordan, Oxford University and Yarmouk University, Amman, 12 - 13 March.

Share, M.
1983 "Migration and Domestic Labour Market Policies – The Case of Jordan." Paper presented at a seminar on Jordan's Place Within the Arab Oil Economies organized by the University of Jordan, Oxford University and Yarmouk University, Amman, 12 - 13 March.

Shaw, P.
1975 Migration Theory and Fact. Philadelphia: Regional Science Research Institute.

The Selectivity of Jordanian Migration

Mousa Samha

Economic and political events in the Middle East have been responsible for the impact of migration upon population changes in Jordan, and migration is now considered to be one of the main demographic features of the country. The purpose of this paper is to clarify the selectivity of Jordanian migration, both internal and external, and to examine the major selective variables in this migration process. Sources of data for the study included the 1979 census, a survey of migration in 1967, and annual reports from the Ministry of Labour. The study reveals that the most potential migrants are highly qualified professionals, and that the prevailing trend is for the movement of families, thus involving different age groups in the migration process.